

اثر الخصخصة على الايرادات العامة لموازنة الدولة

دراسة مقارنة في القانونين العراقي والفرنسي

The effect of privatization on general Revenues of

State Budget

Comparative Study

١.م.رباب خليل إبراهيم

جامعة بغداد /كلية القانون

Rabab Khaleel Ibraheem

University of Baghdad

College of Law

Mrs.rabab@colaw.uobaghdad.edu.iq

٢.أ.م.د. بان صلاح عبدالقادر

جامعة بغداد /كلية القانون

Dr. Ban Salah AbdulKader

University of Baghdad

College of Law

Dr.ban@colaw.uobaghdad.edu.iq

المخلص

تتحمل الدول الكبرى الكثير من الابعاء المالية نتيجة نفقاتها العامة لتسيير مرافقها العامة وتنفيذ التزاماتها بهذا الشأن، وقد تحتاج الدول الى تعظيم ايراداتها العامة لمواجهة نفقاتها لامتزايدة فتلجا الى اتباع سياسة الخصخصة وفقا للمفهوم القانوني لها والمتمثل ببيع منشاتها او شركاتها العامة، وقد كشف البحث اثر عمليات الخصخصة تلك على ايرادات الدولة العامة وبين قصور وجه النظر المؤيدة للخصخصة كوسيلة لزيادة الايرادات المالية للدولة والخسارة التي تتعرض لها الدول جراء خصختها لمنشاتها وشركاتها لاعامة وخاصة الرباحة منها لانها ستحرمها من ايراد ثابت متكرر يرفد موازنة الدولة بالموارد المالية التي هي بحاجة مستمرة لها .

Abstract

The major countries have a lot of financial burdens as a result of their public expenditure to run their public facilities and implement their obligations in this regard. Countries may need to maximize their public revenues to meet their expenditures and increase the privatization policy according to the legal concept of selling their facilities or public companies. That the public revenues of the state and the shortcomings of the view of the pro-privatization as a means to increase the financial revenues of the state and the loss suffered by the States because of the fertility of its facilities and companies to the public and especially the elites of them because it will deprive them of the revenue fixed constant It flows into the state budget financial resources that are on-going need.

المقدمة

Introduction

انطلاقاً من الإستراتيجية التي تبنتها معظم الدول النامية في الستينات من القرن العشرين والتي تمثلت بالاعتماد بالدرجة الأولى على القطاع العام في العملية التنموية، شهد عقد السبعينات منه زيادة كبيرة في عدد شركات هذا القطاع بحيث أصبحت تتواجد في كل المجالات الاقتصادية بلا استثناء، مما جعلها تشكل عبئاً على ميزانية الدول فأصبحت عائقاً أمام عملية التنمية بدلاً من تطويرها، وفي ضوء الضغوط التي تعرضت لها اقتصاديات عدد من الدول النامية في الثمانينات من القرن المنصرم والناجمة عن أزمة الديون والتي أعقبتها انخفاض كبير في التمويل الخارجي، فكانت النتيجة أن عانت موازنة مختلف الحكومات التي شجعت القطاع العام من أعباء فاقت إيراداتها وخلصت في النهاية إلى فشل السياسات المتبعة التي احتكر فيها القطاع العام السوق الوطنية وعجزه التام عن إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١)، مما اضطر هذه البلدان إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلية أدت إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة وتطبيق سياسة الخصخصة والتي تسعى الدولة من خلالها إلى الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل في مقدمتها تخفيف العبء المالي على كاهل الدولة من خلال تقليص حجم الإعانات المباشرة وغير المباشرة المقدمة إلى مشاريع القطاع العام ولاسيما الخاسرة منها وتوفير الموارد المالية للخرينة المالية من خلال تطبيق الخصخصة، مما يساعد على تقليص حجم الضغط الملقى على كاهل الميزانية العامة وجعل السياسات المالية العامة أكثر مرونة من السابق^(٢).

أولاً: مشكلة البحث

يعاني العراق اليوم من جملة من المشاكل التي اثرت على حياة المواطنين فيه بسبب سوء الخدمات التي تقدمها المرافق العامة وتعذر قيام الادارة باعمالها على الاوجه الاكمل بسبب ماتعانيه من مشكلات لعل اهمها:

- نقص السيولة النقدية بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية والذي يعد المورد الرئيسي لتمويل الانفاق على الخدمات المرافق العامة

- التكلفة العالية التي تتحملها الدولة في حربها ضد الارهاب والذي اضر بالمرافق العامه فضلا عن تكلفة مكافحته.

- فشل المؤسسات القطاع العام في النهوض بدورها في التنمية وتقديم الخدمات العامة وتسجيل الكثير منها كمؤسسات خاسرة تشكل عبأً مالياً على موازنة الدولة حتى انها فشلت في تأمين رواتب العاملين فيها.

ثانياً: اهداف البحث:

بيان دور الخصخصة كوسيلة من أهم أهدافها إصلاح الخلل الهيكلي لتحريك عملية النمو الاقتصادي وخفض العجز في القطاعات الخاسرة والتي يفترض أن تكون قطاعات منتجة مربحة عن طريق إعادة هيكلة شركات القطاع العام اقتصادياً لتصبح شركات قادرة على تحقيق معدل عائد اقتصادي مناسب وفي ضوء ما تقدم توصف برامج الخصخصة كجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي^(٣).

ثالثاً: منهجية البحث:

لبيان أثر الخصخصة باعتبارها جزء من سياسة الإصلاح الاقتصادي على الموازنات العامة للدول التي تأخذ بتطبيق هذه السياسة، في معالجة ما تتعرض له هذه الموازنات من عجز مالي وتراكم لديونها، فلقد اتعبت الدراسة اسلوب المنهج المقارن وصولاً الى تقدير مدى نجاح الخصخصة في ايجاد حلول للازمات المالية في العراق وقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مطالب يتعلق المطلب الاول منهما ببيان مفهوم الخصخصة والايادات العامة والثاني يتعلق ببيان اثر الخصخصة على ايرادات الموازنة العامة للدولة الفرنسية ويتخصص المطلب الثالث في بيان اثر الخصخصة على ايرادات الموازنة العامة للدولة العراقية.

المطلب الاول: First requirement

مفهوم الخصخصة والايرادات العامة

الفرع الاول: First branch

مفهوم الخصخصة:

Privatization Concept

تعد هذه المفردة (الخصخصة) واحدة من مفردات مترادفة أخرى، وقد جاءت جميعها في المعنى نفسه وهذه المفردات كما ذكرناها سابقاً هي: (التخصيص والتخصيصية والتخصسية والخصوصية والمخاصة والتخاص والتخاصية)^(٤)، إلا أن أكثر هذه المفردات استعمالاً هي الخصخصة، وهي المفردة المستخدمة في دراستنا هذه.

وقد أثارت كلمة الخصخصة جدل كبير نتيجة الخلط في تحديد المقصود بكلمة Privatization ، إذ لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة حيث يتناوب مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى^(٥)، ويرجع سبب ذلك إلى تطور المفهوم الاقتصادي لهذه العملية، من حيث تعدد أشكالها وأساليبها فإذا كانت تعني هذه المفردة في البداية نقل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، فإن هذا المفهوم تطور في الوقت الحاضر، وبات يشمل فضلاً عن نقل الملكية نقل إدارة المشروعات العامة إلى القطاع الخاص عن طريق عقود الإيجار وعقود الإدارة، فضلاً عن اعتبار إدارة المشروعات العامة على وفق مبادئ وأساليب القطاع الخاص، من قبل الدولة نفسها من ضمن أساليب التحول إلى القطاع الخاص^(٦).

وجاءت التعاريف التي عرفت بها هذه العملية حسب هذه التعاملات والتطبيقات والرؤى للمتعاملين والدارسين والباحثين في مجال الخصخصة، لذا عرفت الخصخصة اصطلاحاً بتعريفات عدة يرجع سبب تنوعها إلى ما ذكرناه فهناك من عرفها من رؤية موسعة، ومن عرفها من رؤية مضيقة، فالخصخصة بالمعنى الضيق: هي نهج اقتصادي جزئي يتعلق بتعديل وتغيير بعض جزئيات الهيكل الاقتصادي القائم والنظام الاقتصادي المهيمن بدون أن يترتب عليه أو ينجم عنه تغيير للهيكل وللنظام، وهناك من يتعامل معها وينظر إليها على أنها نهج اقتصادي كامل وشامل يقوم بتغيير النظام الاقتصادي السائد من تصنيف إلى آخر بجميع أسانيده ودعائمه، ونتيجة لذلك فإن كل من عرّف الخصخصة عرفها حسب رؤيته، وبذلك ظهر اتجاهان في تعريف الخصخصة^(٧).

الفرع الثاني: Second branch

مفهوم الايرادات العامة

The Concept of Public Revenue

الايرادات العامة كما يعرفها جانب من الفقه هي مجموع الاموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والايفاء بالحاجات العامة، فالايرادات العامة هي من اهم مكونات السياسة المالية، وقد كان مفهوم الايرادات العامة غير معروف لدى الجماعات البدائية الاولى، اذا كان القيام بواجب الدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين افراد القبيلة الواحدة، فلم تكن ثمة حاجة الايرادات العامة او لتمويل الحروب، ولكن هذا الوضع تطور نتيجة تمرکز السلطة بيد الحاكم القوي، وقد تطور مفهوم الايرادات العامة مع تطور المؤسسات الديمقراطية في العالم، وتعددت انواعها مع ازدياد وضائف الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فالايرادات العامة تعد الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة، والادارة التي توزع الاعباء العامة وفق مبدأ المساواه والعدالة.^(٨)

وقد تاتي الايرادات العامة من مصادر مختلفة منها ما هو ايراد ضريبي تحصل عليه الدولة قصرا من الافراد او ايراد غير ضريبي تحصل عليه الدولة بمقتى عقد كما هو الحال في ايراد الدمومين الصناعي والتجاري فضلا عن وجود موارد تحصل عليه الدولة وفق مقابل كالاغانات والمنح التي تدفع لمصلحتها.

وقد تطورت نظرية الايرادات العامة واغراضها بسبب زيادة النفقات العامة مما ادى بالتالي الى تطور محددات وضوابط الايرادات العامة وهذا مما ادى الى ان نظرية الايرادات العامة لم تعد متقصرة على عملية تمويل النفقات العامة كما كان ينادي بيه الفكر التقليدي بل اصبحت اداة رئيسية من ادوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي. كما ان قنوات الايرادات العامة تطورت وتنوعت اساليبها واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تؤديها الدولة وهدفها فيها، وقد فتح هذا التعدد الباب واسعا امام الفكر المالي لتقسيم الايرادات العامة على اساس التمييز بين انواعها المختلفه الى اقسام مختلفة هي الاخرى، بحيث يضم كل منهما الموارد التي تتشابه بالطبيعة او الخصائص.^٩

المطلب الثاني: Second requirement:

اثر الخصخصة على إيرادات الموازنة العامة للدولة الفرنسية:

:The Effect of Privatization on General Of French State

لاشك في أن تنفيذ عمليات الخصخصة التي قامت بها الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ الأخذ بتنفيذ هذه السياسة عام ١٩٨٦ قد أنتجت موارد مالية للدولة الفرنسية ويمكن تقدير الإيرادات المتأتية للدولة من عمليات نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص والتي نفذت منذ عام ١٩٨٦ بنحو (١٢٤) مليار يورو ووفقاً لما يلي:-

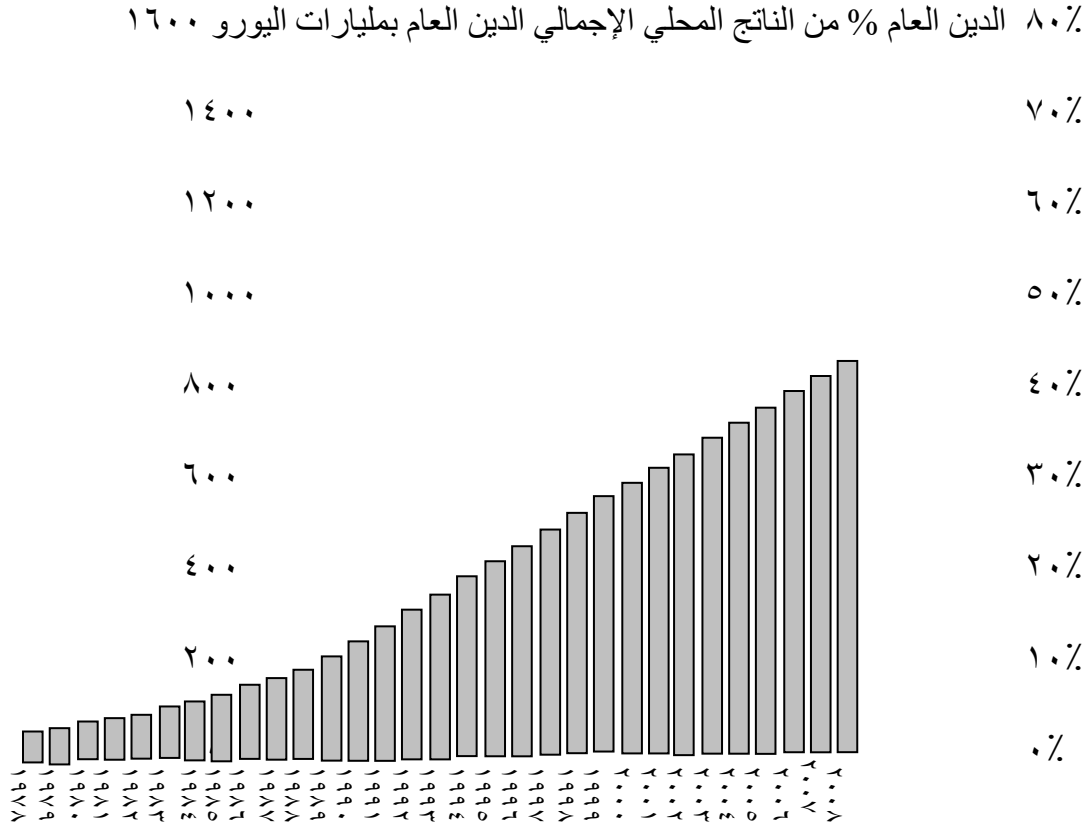
- ١٩٨٦ - ١٩٨٨ : ١٥ مليار يورو.
- ١٩٨٨ - ١٩٩٣ : ٢ مليار يورو.
- ١٩٩٣ - ١٩٩٧ : ٢٢ مليار يورو.
- ١٩٩٧ - ٢٠٠٢ : ٣١ مليار يورو.
- ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧ : ٣٨ مليار يورو.
- ٢٠٠٧ - ٢٠١٢ : ٨ مليارات يورو.
- منذ عام ٢٠١٢ - ٢٠١٦ : ٨ مليار يورو.

غير أن هذه الأرقام لوحدها ليست ذات أهمية كاملة، بالنظر إلى تكاليف إعادة الهيكلة التي تتحملها الدولة^(١٠).

ولو عرفنا بان ديون فرنسا تمثل ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي حسب ما حددته المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٧، وأن هذه النسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي هي ديون مستحقة لأشخاص غير مقيمين في فرنسا وهذا يخل باستقلال فرنسا الاقتصادي، وأن ديون فرنسا تبلغ ما يقرب من ١٥٠٠ مليار يورو يجب عليها سدادها وأن فوائد هذا الدين هائلة تصل إلى ٤٧ مليار يورو في عام ٢٠٠٥، وأن إيرادات فرنسا من الضرائب السنوية لعام ٢٠٠٩ لم تتجاوز ٢٥٢ مليار يورو، أي لا تمثل سوى سدس المبلغ المطلوب سداها، كل هذا يدفعنا للتساؤل عن الأثر والفوائد التي اكتسبتها فرنسا من عمليات الخصخصة المتتالية التي حدثت منذ عام ١٩٨٦ ؟

وإذا علمنا بأن من ضمن أهداف عملية الخصخصة هو الحد من العجز العام في الموازنة العامة والتخلص من الديون الداخلية والخارجية، وإن خصخصة ما يقارن من خمسين شركة من الشركات المرموقة، لم يحقق إلا مكاسب تزيد قليلاً عن ١٠٠ مليار يورو قد تم استخدام ثلثها لإعادة رأسمال الشركات العامة الأخرى أو في الاستثمار، نعلم بأن بيع تلك الشركات الكبرى وخصختها لم يأتي بالنتيجة العامة الموازنة العامة للدولة من حيث زيادة إيراداتها، أو سد الديون التي تنقل بها الدولة الفرنسية والبالغة ٧٥٠٠ مليار يورو، وإن ما تحصل عليه الدولة فقط هي ضريبة على الأرباح من هذه الشركات بنسبة ٨٪ منها وهي لا تشكل نسبة عالية من الإيراد للدولة، ولو علمنا بأن أكبر ٢٠ شركة فرنسية قد سجلت أرباحاً تراكمية بلغت ٨٧ مليار يورو في عام ٢٠٠٧ فيكون من الأفضل للدولة الاحتفاظ بهذه الشركات والاستفادة من هذه الأرباح التراكمية لها في تسديد فوائد الدين وتمويل الضمان الاجتماعي الذي يأتي من تخصص الشركات الفرنسية لنسبة من أرباحها لهذا الهدف، فضلاً عن ضرورة قيام الدولة بزيادة نسب الضرائب على الشركات التي تتم خصختها ليكون للخصخصة أثر ايجابي على الإيرادات التي تدخل إلى الموازنة العامة^(١).

فعلى فرنسا أن تستغل شركاتها العامة بشكل صحيح لتحقيق الازدهار، وأن تعتمد عليها لإحياء الاقتصاد، وأن تكون تلك الشركات مساعد لفرنسا على التطور وخلق فرص عمل أيضاً وذلك عن طريق الاحتفاظ بها باعتبارها شركات رابحة تدر موارد مالية كبيرة، وأن خصختها وبيعها سوف يحرم فرنسا من الدخل المتكرر والموارد الثابتة التي توفرها تلك الشركات، وهذا ما يؤكد منتقدي الخصخصة في فرنسا بقولهم بأن ما يحدث في فرنسا من بيع لشركات الدولة الرابحة والتحصيلات التي تحدث للخصخصة خلال عام ٢٠١٨ من بيع لثلاث شركات تعد ثلاث سفن رئيسية في الاقتصاد الفرنسي حسب تعبير الكاتب وهي كل من Aeroports de paris ، والألعاب الفرنسية و Engie والتي ستكون على قائمة العمليات الخاصة بالخصخصة خلال عام ٢٠١٨، ما هو إلا التحضير لخصخصة ما وصفوه بأنه "أوزة تبيض البيض"^(٢)، والجدول التالي يوضح عدم استفادة فرنسا من بيع خصخصة شركاتها في التخلص من ديونها.



جدول رقم (١) (١٣).

المطلب الثاني: اثر الخصخصة على ايرادات الموازنة العامة للدولة العراقية

:The Effect of Privatization on General Of Iraq State

لا يمكن أن ينكر أحد، أن الاقتصاد العراقي، كما هو معروف كالاقتصاد نامي، كان اقتصاد موجة طيلة عقود من الزمن، وقد واجه مشاكل صعبة بفعل الحروب والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه لأكثر من عقد من الزمن، مما أفضى إلى آثار سلبية اقتصادياً واجتماعياً صعبه على كل متغير من متغيرات الاقتصاد، وبعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق قلبت المعادلة واتجاه الاقتصاد العراقي بصورة كلية، وبرزت أفكار اقتصادية تؤكد بأن المرحلة القادمة ستشهد تغيير في الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي القادم، ألا وهي فلسفة اقتصاد السوق التي بدأت تحاول تدريجياً بتقليص سياسات الاقتصاد الموجه والتدخل الحكومي في

الأنشطة الاقتصادية لقطاعات الاقتصاد العراقي، وتطبيقاً لهذا التوجه أصدرت سلطة الائتلاف العديد من القرارات بهذا الاتجاه^(١٤).

وأن هذه التغييرات انطلقت من الإقرار بضرورة تغيير اتجاهات السياسة الاقتصادية لتحويل نظام الاقتصاد العراقي الحالي إلى نظام اقتصاد السوق الحر، بما يتلائم مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية الدولية المعنية بتشجيع وتمويل هذه التحولات بدءاً بصندوق النقد والبنك الدوليين وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وتم الإشارة مرة أخرى إلى هذا التوجه من قبل سلطة الائتلاف ضمن الإطار العام للستراتيجية الوطنية القومية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧) عندما أكدت أن برنامج الإصلاح للفترة القادمة يستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الإنتاجية اعتماداً على آليات السوق وتحرير الأسعار والتجارة من القيود الكمية والنوعية وسيتولى القطاع الخاص القيادة في تحقيق ذلك من خلال تعزيز قدراته المالية والفنية^(١٥)، وفي حقيقة الأمر هناك عوامل عدة قد تدفع العراق نحو تطبيق الخصخصة منها ضعف القطاع العام وعدم نجاحه بالشكل المطلوب في إدارة البلاد وعدم وجود فكر اقتصادي واضح للدولة بعد التحول السريع إلى نظام السوق الحر، فضلاً عن العجز الواسع في الموازنة العامة وارتفاع المديونية والتضخم النقدي وضعف التطور التكنولوجي وضخامة المبالغ اللازمة لإعادة الإعمار، واعتماد العراق الكبير على العوائد النفطية في تمويل الاقتصاد، فضلاً عن العوامل الخارجية وعلى رأسها المؤسسات الدولية كالصندوق الدولي والبنك الدولي في دفع الدول النامية نحو تطبيق الخصخصة^(١٦).

ولكن من المتعارف عليه اقتصادياً، إن هذه العملية كي تتم بنجاح يجب أن تستجيب البنى الاقتصادية القائمة إلى متطلباتها، كما يجب أن تتمتع العناصر الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد بالديناميكية والقدرة على التفاعل معها^(١٧).

ولو نظرنا إلى بنية الاقتصاد العراقي فسنجد أنه ذو بنية أحادية الجانب تتمثل في هيمنة قطاع النفط الخام ومساهمته الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعد العراق من البلدان النفطية التي يكون للقطاع النفطي الحصة النسبية الكبرى من إجمالي ناتجه المحلي الإجمالي^(١٨)، كما يلاحظ أن هذه النسبة أو الأهمية بدأت بالانخفاض التدريجي منذ عام ٢٠٠٣ ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (٢) يبين أهمية القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي في العراق^{١٩}.

السنة	الأهمية النسبية للقطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٩	٧٩
٢٠٠٢	٧٣
٢٠٠٤	٧٠
٢٠٠٧	٦٥

فإذا تم ربط هذه النسب مع الحقيقة الخاصة بالاعتماد الكلي للإنفاق العام على الإيرادات المتأتية من النفط فسوف نلاحظ بأن الإيرادات النفطية تشكل النسبة الكبرى من إجمالي الإيرادات العامة، وعليه فالحكومة تعتمد عليها بشكل أساسي في تمويل الإنفاق العام^(٢٠)، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي:-

جدول رقم (٣) يبين أهمية الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة العراقية^{٢١}.

السنة	النسبة
٢٠٠٣	٨٩،١
٢٠٠٥	٨٨،٥
٢٠٠٦	٩٥،٣
٢٠٠٧	٩٣،٨

وهذا يجعلنا نؤكد على ضرورة احتفاظ الدولة بملكية الوحدات الاقتصادية التابعة لهذا القطاع وعدم المخاطرة بالتفكير في خصصتها تحت أي ظرف من الظروف، لأن خصصتها سيفقد الموازنة النصيب الأعظم من الإيرادات، ولكن إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الحقيقة السابقة ألا وهي انخفاض الأهمية النسبية للقطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض أسعاره بشكل مستمر.

مع زيادة الأهمية للقطاعات الأخرى كالزراعة والكهرباء وغيرها من القطاعات، فإن كل ذلك يعني انخفاض قدرة الحكومة العراقية على تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية لديها وبشكل خاص الأنشطة التي يتطلب تمويلها مبالغ كبيرة ألا وهي الأنشطة الاستثمارية^(٢٢).

ومن خلال ما تقدم يتعين على الحكومة أن تلجأ إلى التركيز على تنويع مصادر الدخل وتقوية الاقتصاد غير النفطي وذلك لمعالجة الاختلالات الهيكلية المتأصلة في بنية الاقتصاد والناجمة عن البنية الأحادية الجانب والمتمثلة بهيمنة قطاع النفط الخام ومساهمته الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى التي تعمقت بأسباب الحروب والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد بسبب الحصار الاقتصادي وتفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مؤشرات التضخم النقدي^(٢٣).

ويمكن للحكومة أن تلجأ للخصخصة كأحد الحلول الاقتصادية في معالجة تلك الأزمات الاقتصادية ولزيادة إيرادات الدولة العامة، ولكن السؤال هو هل ستؤدي الخصخصة لو تم تطبيقها ثمارها في زيادة الإيرادات العامة للدولة؟

وما هي المشاريع التي يمكن خصصتها؟

في البداية نود أن ننوه بأن تضخم المصروفات العامة في العراق لا يرجع إلى زيادة حجم القطاع العام ومحدودية العائد منه وإنما عجزها يعود إلى تضخم الصرف على الأمن وشراء الأسلحة لحاجة الدولة لها لمحاربة الإرهاب^(٢٤).

وأن ما يذهب إليه مؤيدو الخصخصة أن للخصخصة آثار إيجابية على زيادة موارد الدولة المالية من خلال عملها على التخفيف عن الالتزامات والأعباء المالية التي تتحملها خزانة الدولة وتحد من عجز الموازنة العامة وأنها تحقق عوائد مالية من خلال بيع بعض المنشآت إلى القطاع الخاص، فضلاً عن إيجاد مناخ للمنافسة بين منشآت القطاع العام والخاص^(٢٥)، لا يمكن التعويل عليه بشكل مطلق وهذا ما أظهرته لنا تجربة الخصخصة في فرنسا، فضلاً عن أن خصخصة المشروعات العامة سوف تحرم الدولة من إيرادات ثابتة متكررة للموازنة العامة للدولة كما أسلفنا كما يجرمها من نسبة من الضرائب العامة نسب الأعباء الضريبية والتخفيضات التي تنص عليها قوانين البلدان بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما أن من عيوب الخصخصة وأثرها السلبي على إيرادات الدولة العامة أنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخروج الأموال الطائلة إلى خارج الدولة، فالأرباح التي ستجنيها الشركات الأجنبية سوف تذهب إلى خارج الدولة وذلك يؤثر على الاقتصاد

العام للدولة، إضافة إلى أن الإيرادات التي ستجنيها الدولة من جراء الضرائب التي تفرضها على الشركات الأجنبية ستقوم بدفعها على شكل إعانات أو زيادة رواتب لموظفي الدولة، لأن هذه الشركات ستقوم برفع أسعار السلع بمقدار ما فرض عليها من ضرائب، وذلك سيؤدي إلى مطالبة الشعب بزيادة الرواتب وإلا حصلت مشاكل أو أزمات لا تحمد عقباها، فإن لم تُشبع الدولة حاجات شعبها فإن ذلك سيدفع لحدوث اضطرابات واحتجاجات من قبل رعاياها أما بشكل مباشر وأما من خلال منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن ذلك فإن هذه الشركات الأجنبية ستقوم باستقطاب العمالة الأجنبية لاسيما إذا كانت خبرة العمالة الوطنية متدنية وهذا هو الغالب، وأن ذلك سيؤدي إلى خروج أموال طائلة إلى خارج الدولة من الرواتب التي سيحصل عليها هؤلاء الموظفون الأجانب هذا فضلاً عن حدوث البطالة في العمالة الوطنية^(٢٦).

هذا فيما يتعلق بالتساؤل الأول المتعلق بالثمار التي يمكن خصصتها أن تجنيها الدولة من الخصخصة في حالة لجأت إليها كأحد الحلول لزيادة مواردها المالية.

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني المتعلق بالمشاريع التي في حال إيرادات الدولة إتباع هذه السياسة الاقتصادية ورأت أنها تمثل حلاً اقتصادياً في توفير بعض الموارد المالية أو التخلص من الأعباء المالية الناجمة عن دعمها للشركات العامة، فنبين بأنه وكما أشرنا سابقاً بأن هذه العملية لكي تتم بنجاح يجب أن تستجيب البنى الاقتصادية القائمة إلى متطلباتها ولعل من شرائط ذلك وجود قاعدة مادية وتقنية متطورة للقطاع الخاص، ولو نظرنا إلى القطاع الخاص في العراق لوجدنا أن ما يميزه في أنشطته المختلفة، بأنه قطاع ضعيف من الناحية المادية ويتصف بضعف مستوى التطور في قواه المنتجة وعدم قدرته في الولوج في الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية المهمة والمنشآت الصناعية الكبرى التي كان يديرها القطاع العام بكفاءة لا بأس بها قياساً لمقدرة القطاع الخاص العراقي، كما يتصف بسعيه لتحقيق الأرباح على حساب الكفاءة وأن تجربته في المجال الاقتصادي تجعله يتصف بمحدودية التراكم الرأسمالي وعدم قدرته على شراء الأصول المطروحة للبيع، كما يتجلى ضعفه في عدم توفر الخبرة الفنية والتقنية القادرة على تطوير وتنمية المشاريع المحولة إليه بالبيع ويتجلى هذا بوضوح في نقل ملكية مشروعات مهمة مثل الكهرباء، البتروكيماويات، الصناعات المعدنية والكهربائية، وهذا ما سوف يؤدي عند تطبيق سياسة الخصخصة إلى أن تؤل تلك المشاريع إلى سيطرة رأس المال الأجنبي بنسبة تقدر بـ ٩٥٪ لأن مقدرة القطاع الخاص المحلي لا تتجاوز الـ ٥٪ وهذا ما سوف يعزز تبعية الاقتصاد العراقي للخارج^(٢٧).

كما أن ضعف ومحدودية سوق المال والاستثمار في العراق نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق وتدني مستويات الادخار بشكل عام أدت إلى عدم تطور السوق المالية في العراق بدرجة كافية، لذا فإن طرح أسهم أو حصص منشآت القطاع العام للبيع سوف يجعل تقييم أصولها يتم وفقاً لأسعار أقل من قيمتها الحقيقية، حيث ستكون القيم المادية للشركات المعروضة للبيع لا توازي الطاقة الاستيعابية للسوق المالية مما يفضي بالتالي إلى انهيار هذه القيم وتداولها بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية، ذلك لأن هذه الأسواق سوف تتجه نحو المضاربة وتحقيق الأرباح وليس نحو الاتجاهات التنموية المركزية، وعليه فإن ضعف أسواق المال والاستثمار في الاقتصاد العراقي لا يوفر الشفافية المطلوبة ولا يحقق الغرض من عملية البيع، وهذا ما واجهته الكثير من الدول النامية في عملية الخصخصة ولاسيما مصر وذلك عند خصصتها مشروعاتها العامة^(٢٨).

بناءً على كل ما تقدم يجد البحث بأن الخصخصة لم تحقق في دول القانون المقارن أهدافها المعلنة، وأن حققت أثراً ايجابياً فإن ذلك كان مؤقتاً وليس داعماً، فالمدىونية الخارجية قد ازدادت في فرنسا رغم أنها من الدول ذات المؤسسات الاقتصادية التي تتوفر فيها البنى الاقتصادية اللازمة لنجاح سياسة الخصخصة، وأصبح نفوذ رأس المال الأجنبي أكبر مهدد للسيادة الوطنية في الوقت الذي لم يتوسع وينمو حجم الاستثمارات على مستوى الاقتصاد الكلي بشكل ملموس، وذلك لأن نقل الملكية لا يشكل زيادة في كتلة رأس المال المستثمر وإنما تغيير فقط في نمط الملكية وهذا ما يؤكد مجموعة من الخبراء العراقيين في الاقتصاد^(٢٩)، كما يؤكد البروفسور ستيليتز في حلقة نقاشية حول الوضع في العراق نظمتها جامعة كولومبيا، نيويورك، بأن سياسات صندوق النقد الدولي في روسيا كمثال على ما سيجري في العراق، قد أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في روسيا إلى ٥٠٪ وأن مستوى الفقر قد ارتفع من ٢٪ إلى ما بين ٢٠-٢٤٪ وذلك نتيجة التحول السريع من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد حر، وأشار البروفسور وهو حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد وكان المستثمر الاقتصادي الرئيسي للبنك الدولي، وأصبح فيما بعد من أشد منتقدي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي^(٣٠)، إلى أن هذه الاستراتيجية التي ينوي البنك الدولي وصندوق تطبيقها في العراق "لها تاريخ حافل بالإخفاقات"^(٣١).

وعليه فإن الخصخصة في العراق يجب أن تقتصر على المشروعات الاقتصادية غير الإستراتيجية والمشروعات الاقتصادية التي لا تحقق أرباح تدخل إلى إيرادات الدولة خاصة وأن تلك الشركات وفق قانون الشركات تزود وزارة المالية أو خزينة الدولة بما يشكل ٤٥٪ من إيراد ربحها الصافي^(٣٢).

أما الشركات العامة التي لا تتحقق مشروعاتها أرباحاً فينظر إلى أهميتها الاستراتيجية فإن كانت من المشروعات الاستراتيجية فالأفضل دعمها لتستمر في عملها الحيوي كالكهرباء والنفط وغيرها، فإن لم تكن من المشروعات الاستراتيجية فيفضل بيعها وخصخصتها وخاصة لو حققت خسائر بشكل مستمر لأنها ستكلف الدولة ووزارة المالية أو خزانة الدولة نفقات قد لا يمكن سدادها بعد مرور سنوات على استمرارها في تحقيق فائض عجز في موازنتها السنوية، إذ أن الإبقاء عليها سوف يزيد من مديونيتها مما يتعذر بعد بيعها أو تصفيتها أن تسترد الدولة أموالها التي اقتترضتها تلك الشركات منها، فيقع عبء ذلك على خزانة الدولة دون مقابل.

والمثال الواضح على الشركات الخاسرة في الوزارات العراقية هي بعض شركات وزارة الصناعة والتي تعاني من بطالة مقنعة بنسب عالية ويظهر في ميزانياتها السنوية فائض عجز وهذا ما لاحظناه من خلال تقارير ديوان الرقابة المالية الصادرة في عام ٢٠١٧ (٣٣).

في حين أن البحث لا يدعو لخصخصة الشركات التي تحقق ربحاً حتى لو كانت مشروعاتها غير استراتيجية وذلك لضمان استمرار تدفق إيرادات تلك الشركات للخزانة العامة للدولة والحفاظ على واردات الدولة من الضياع، هذا ويكون من الأفضل اعتماد التدريجية في الخصخصة لأنها ستوزع التكلفة السياسية على مراحل وستسمح للمزايا المتحققة من عمليات الخصخصة بدعم تلك الكلف، كما أن (التدريجية) ستتمكن أصحاب القرار في تقليل الأخطاء مستقبلاً بناءً على الخبرة المتحققة^(٣٤)، لأن الخصخصة سياسة معقدة وتنفيذها بخطوات سريعة عملية محفوفة بالمخاطر، فالمطلوب السير فيها بشكل تدريجي، وملاحظة التغيرات الناجمة عنها مع كل خطوة، ومحاولة إزالة آثارها السلبية وتجاوز عوائقها، وأن كان هناك خصخصة فينبغي أن تقتصر على المشاريع الصغيرة ذات الأيدي العاملة المحدودة لكي يسهل معالجة ما يطرأ عن ذلك من آثار سلبية ومعالجة أضرارها، فضلاً عن أن المشاريع الصغيرة أسهل في التمويل والإدارة، مع ضرورة رقابة عمليات التحول سواء في بداية الخصخصة، أو أثناء عمليات التنفيذ أو بعد انتهاء الخصخصة، ويعتمد ذلك على السلطة الممنوحة لأجهزة الرقابة، فتكون رقابتها فعّالة ومؤثرة إذا سمح لها التشريع بممارسة تلك الصلاحيات، وذلك للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تبني سياسة الخصخصة^(٣٥).

كما يتوجب على الدولة اعتماد سياسة اقتصادية تقوم على تنشيط القطاع الخاص وتهيئته لاستيعاب التحولات والتغيرات المصاحبة لعملية تطبيق سياسة الخصخصة^(٣٦).

الخاتمة

Conclusion

لغرض سير المرافق العامة وانتظامها في تقديم خدماتها العامة فان الدول تحتاج الى الموارد المالية ، وتختلف موارد الدولة المالية من دولة الى اخرى ، وقد تحتاج الدولة احيانا الى تعظيم ايراداتها المالية لغرض مواجهة نفقاتها العامة المتزايدة، فتلجأ الى اتباع سياسات اقتصادية عديدة، فتلجأ احيانا الى الاخذ بسياسة الخصخصة كوسيلة اقتصادية تسعى من خلالها الى زيادة الدولة المالية من خلال عملها على التخفيف من التزامات والاعباء المالية التي تتحملها خزانة الدولة وتحد من عجز الموازنة العامة من خلال تحقيق عوائد مالية تحصل عليها عن طريق بيع بعض المنشآت الى القطاع الخاص، ومن خلال دراسة اتباع هذه السياسة الاقتصادية واثرها في تعظيم ايرادات الدولة المالية وتخفيض نفقاتها العامة توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي ينبغي التطرف اليها تماما للفائدة:

اولاً: الاستنتاجات:

- ١- ان بيع الشركات الكبرى وخصخصتها في فرنسا لم يأتي بالنفع على الموازنة العامة للدولة من حيث زيادة ايراداتها او سددها التي تثقل بها الدولة الفرنسية.
- ٢- ان تضخم المصروفات العامة بالعراق لا يرجع الى زيادة حجم القطاع العام فيه ومحدودية العائد منه وانما يعود الى تضخم الصرف على الامن وشراء الاسلحة لحاجة الدولة في محاربة الارهاب.
- ٣- انما يذهب اليه مؤيدو الخصخصة من ان لها اثارا ايجابية في زيادة موارد الدولة المالية لا يمكن التعويل عليه بشكل مطلق وهذا ماضهتة لنا تجربة الخصخصة في فرنسا، وان الخصخصة وان كان لها دور في تحقيق تطور ايجابي في بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية، الا ان هذه المؤشرات ستكون بشكل مؤقت ينتهي مع انتهاء عمليات الخصخصة، اذا ان خصخصة المشروعات العامة سوف يحرر الدولة من ايراد ثابت متكرر للموازنة العامة، كما يحرمها من نسبة من الضرائب العامة بسبب الاعفاءات الضريبية والتخفيضات التي تنص عليها قوانين البلدان بهدف تشجيع الاستثمار فيها.

ثانياً: التوصيات:

- ١- ضرورة احتفاظ الدولة العراقية بملكية الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع النفطي وعدم المخاطرة بخصختها تحت اي ظرف من الظروف لان خصختها ستفقد الموازنة العامة للدولة النصيب الاعظم من ايراداتها .
- ٢- ان الخصخصة في العراق يجب ان تقتصر على المشروعات الاقتصادية التي لا تحقق ارباحا تدخل في يرادات الدولة العامة خاصتنا وان تلك الشركات وفق قانون الشركات العامة تزود وزارة المالية او خزينة الدولة بما يشكل ٤٥٪ من ايراد ربحها الصافي.

الهوامش

Notes

- ^١ م.م. عامر سامي منير و د. عبد الجبار محمود العبيدي، بحث بعنوان الخصخصة واتجاهاتها في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد ٨٤، السنة ٢٠١٥، ص ٣١٦.
- ^٢ انظر: المدرس المساعد وائل سالم جميل والمدرس المساعد ماهر عزيز عبد الرحمن، بحث بعنوان دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها، مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، النجف الأشرف، المجلد ٢، العدد العاشر، السنة الثالثة، ص ١٥٣-١٥٥.
- ^٣ د. حسن نوري الياسري، الخصخصة وأثارها الكلية والجزئية على الاقتصاد العراقي في ضوء دراسة تجارب دول مختارة (مصر، الأردن)، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء، العدد الأول، المجلد الأول، السنة الثالثة، نيسان، ٢٠٠٦، ص ١٥٣.
- ^٤ د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقارنة، ط ١، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص ١٧.
- ^٥ د. سالم محمد عيود، مرجع سابق، ص ١٥.
- ^٦ انظر: د. عاطف الدغمي، ستراتيجية الخصخصة في البلدان النامية، مجلة المهندس الأردني، العدد ٦٧، سنة (٣٤)، آب ١٩٩٩، ص ٧٨.
- ^٧ د. معن ديوب، بحث بعنوان المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون، مجلد ٢٨، عدد ٢، ٢٠٠٦، ص ٩٩.
- ^٨ www.marefa.org تاريخ الدخول ٢٠١٧/٧/١
- ^٩ د. طاهر الجنابي علم المالية العامة والتشريع المالي، طبع في الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة جامعة بغداد، بدون سنة طبع، ص ٥٥
- ^{١٠} LA COMMISSION DES PARTICIPATIONS ETDES TRANSFERTS ET LES PRIVATISATIONS EN FRANCE, commission des participations et des Transferts, ٩٨-١٠٢, rue Richelieu – f ٧٥٠٠٢ Paris, ٢٠١٦.
- بحث باللغة الفرنسية منشور على الموقع الإلكتروني:
<https://www.economie.gouv.fr/files/cptexpo2016pdf>.
- ^{١١} Privatisation et deficit public, par GEORGES, mercredi ١٠ mars ٢٠١٠.
- بحث باللغة الفرنسية منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.agoravox.fr>
- ^{١٢} Le grand retour des privatizations des enterprises.
- بحث باللغة الفرنسية منشور على الموقع الإلكتروني:

<https://www.ladepeche.fr/article/٢٠١٧١٢/٢٠/٢٧٠٨١٧٨-le-grand-retour-des-privatisations.html>.

^{١٣} par GEORC-ES, privatisations et deficit public, op.cit.

^{١٤} ومنها على سبيل المثال لا الحصر قرار سلطة الائتلاف رقم (١٠) حول الاستثمار الأجنبي في العراق وقرارات أخرى لم يسبق لها مثيل في سخائها تجاه المؤسسات والشركات متعددة الجنسية مثل قرار رقم (٣٧) الذي خفض معدل الضرائب عن المؤسسات من (٤٠٪) إلى (١٥٪)، وقرار رقم (٢٩) الذي سمح للشركات الأجنبية أن تمتلك نسبة (١٠٪) من الأصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية وحق المستثمر الأجنبي بتحويل نسبة (١٠٠٪) من أرباحه خارج العراق والسماح للبنوك الأجنبية للعمل في العراق ضمن الشروط ذاتها، أشار إليها د. حسين عجلان حسن، قطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد ١١، ٢٠٠٦، ص ٢١-٢٣.

^{١٥} وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، استراتيجية التنمية الوطنية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، تشرين الأول، ٢٠٠٤، ص ٤.

^{١٦} انظر: م.م. وائل سالم جميل، و م.م. ماهر عزيز عبد الرحمن، دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، المجلد ٢، العدد ١٠، السنة الثالثة، ص ١٦٥.

^{١٧} انظر: د. حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص ٢٣.

^{١٨} انظر: د. عباس الفياض، البرنامج الاقتصادي الحكومي للعراق، بحث منشور بتاريخ ٩ آذار ٢٠١٥ على الموقع الالكتروني: www.iraqicp.comh، تاريخ الدخول ١/١٢/٢٠١٦، ص ٤٨٧.

^{١٩} تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية، خاص بحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص ٨ وتقدير صادر عن البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في اسواق الربع الاول من عام ٢٠٠٧، ص ٣.

^{٢٠} انظر: م.م. خالد حيدر، تحليل واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد السادس العدد ٤، عام ٢٠٠٨، ص ٩٧.

^{٢١} تقرير البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الخاصة بالسنوات المذكورة.

^{٢٢} انظر: م.م. خالد حيدر، المرجع السابق، ص ٩٧.

^{٢٣} انظر: د. عباس الفياض، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

^{٢٤} انظر: د. فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٤٣.

^{٢٥} انظر: د. فالح أبو عامرية، مرجع سابق، ص ٤٢.

^{٢٦} انظر: د. فالح أبو عامرية، المرجع السابق، ص ٤٥.

^{٢٧} انظر: د. عباس النصراني، الاقتصاد العراقي بين خيار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠-٢٠١٠، دار الكنوز، بيروت، لبنان، ص ٩.

^{٢٨} انظر: د. حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

^{٢٩} انظر: د. حسين عجلان حسن، في مؤلفه الموسوم بالقطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مرجع سابق، ص ٢-٣.

^{٣٠} كما يؤكد الدكتور صالح ياسر وهو من الخبراء الاقتصاديين في العراق، أشار إليه د. فالح أبو عامرية، مرجع سابق، ص ٢١٨.

^{٣١} انظر: د. فالح أبو عامرية، مرجع سابق، ص ٢١٧-٢١٨.

^{٣٢} المادة (١١/بند رابعاً/فقرة ١) من قانون الشركات العامة المعدل رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، الوقائع العراقية، مرجع سابق، ص ٧٠.

^{٣٣} فعلى سبيل المثال حقوق الشركة العامة للصناعات الجلدية خلال نسبة فائض عجز قدر بـ (٥٦٧،٥٣٧،٣١٢) خلال عام ٢٠١٣ وقدر بـ (٤،٨٧٧،٤٥٢،٣٧٢) خلال عام ٢٠١٤ وهذا حسب تقارير ديوان الرقابة المالية لعام ٢٠١٧.

^{٣٤} م.م. فليحة جبار عبد، دور الدول في التنمية الاقتصادية ومبررات الخصخصة في الاتصديات النامية، بحث منشور في مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٤ ، العدد ٩ ، ٢٠١٤ ، ص ٨٦.

^{٣٥} م.م. فليحة جبار عبد، المرجع السابق، ص ٩٧.

^{٣٦} م.م. وائل سالم جميل، و م.م. ماهر عزيز عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٦٦.

المصادر

References

اولا: أ- المؤلفات باللغة العربية

- I. د. طاهر الجنابي علم المالية العامة والتشريع المالي، طبع في الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة جامعة بغداد، بدون سنة طبع، ص ٥٥
- II. د. فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨. ص ٤٣.
- III. د. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين خيار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠-٢٠١٠، دار الكنوز، بيروت، لبنان، ص ٩.

ب- المؤلفات باللغة الاجنبية

- I. par GEORC-ES, privatisations et deficit public, op.cit.

ثانيا تقارير

- I. وزارة التخطيط والتعاون الأثمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، تشرين الأول، ٢٠٠٤، ص ٤.
- II. تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية، خاص بحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص ٨ وتقرير صادر عن البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، حول مؤشرات الوضع الاقتصادي في اسواق الربع الاول من عام ٢٠٠٧، ص ٣
- III. فعلى سبيل المثال حقوق الشركة العامة للصناعات الجلدية خلال نسبة فائض عجز قدر بـ (٣١٢،٥٣٧،٥٦٧) خلال عام ٢٠١٣ وقدر بـ (٣٧٢،٤٥٢،٨٧٧) خلال عام ٢٠١٤ وهذا حسب تقارير ديوان الرقابة المالية لعام ٢٠١٧.

ثالثا البحوث

- I. م.م. وائل سالم جميل، و م.م. ماهر عزيز عبد الرحمن، دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، المجلد ٢، العدد ١٠، السنة الثالثة، ص ١٦٥.
- II. م.م. عامر سامي منير و د. عبد الجبار محمود العبيدي، بحث بعنوان الخصخصة واتجاهاتها في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد ٨٤، السنة ٢٠١٥، ص ٣١٦.

- .III د. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، الخصخصة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقارنة، ط١، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي - الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص١٧.
- .IV د. حسن نوري الياسري، الخصخصة وآثارها الكلية والجزئية على الاقتصاد العراقي في ضوء دراسة تجارب دول مختارة (مصر، الأردن)، بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء، العدد الأول، المجلد الأول، السنة الثالثة، نيسان، ٢٠٠٦، ص١٥٣.
- .V حسين عجلان حسن، قطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد ١١، ٢٠٠٦، ص٢١-٢٣.
- .VI م.م. خالد حيدر، تحليل واقع الخصخصة في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد السادس العدد ٤، عام ٢٠٠٨، ص٩٧.
- .VII م.م. فليحة جبار عبد، دور الدول في التنمية الاقتصادية ومبررات الخصخصة في الاتصايات النامية، بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٤، العدد ٩، ٢٠١٤، ص٨٦.

رابعاً التشريعات

- .I المادة (١١/بند رابعاً/فقرة ١) من قانون الشركات العامة المعدل رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، الوقائع العراقية، مرجع سابق، ص٧٠.

خامساً المواقع الالكترونية

- .I د. سالم محمد عبود، مرجع سابق، ص١٥.
- .II انظر: د. عاطف الدغمي، ستراتيجية الخصخصة في البلدان النامية، مجلة المهندس الأردني، العدد ٦٧، سنة (٣٤)، آب ١٩٩٩، ص٧٨.
- .III د. معن ديوب، بحث بعنوان المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون، مجلد ٢٨، عدد ٢، ٢٠٠٦، ص٩٩.
- .IV www.marefa.org تاريخ الدخول ٢٠١٧/٧/١
- .V د. عباس الفياض، البرنامج الاقتصادي الحكومي للعراق، بحث منشور بتاريخ ٩ آذار ٢٠١٥ على الموقع الالكتروني: www.iraqicp.comh، تاريخ الدخول ٢٠١٦/١٢/١، ص٤٨٧.